

 Université
Ibn Tofaïl
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - القنيطرة
Faculté des Sciences Humaines et Sociales - Kenitra
شعبة التاريخ والحضارة
الفصل: الرابع

وحدة: المغرب خلال القرن 19

الأستاذ: مصطفى نعيمي

المحاضرة رقم: 6

السنة الجامعية

2021-2020

جامعة ابن طفيل	السنة الجامعية: 2020-2021
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	وحدة: المغرب خلال القرن 19
شعبة التاريخ والحضارة	الأستاذ: مصطفى نعيمي
الفصل الرابع	المحاضرة رقم: 6

الضغوط الاقتصادية

بدأ مسلسل الضغط الاقتصادي بإرغام المخزن على التوقيع على اتفاقيات تجارية غير متكافئة تستهدف إرساء الدعائم الثابتة للتسرب الأوروي ، وإلى حدود بداية القرن التاسع عشر كانت جميع معاهدات السلم والصداقة المبرمة من طرف المغرب مع قوى مختلفة تقتضي التعامل بالمثل بين دول متساوية ذات سيادة ، ولم يكن بها أي مساس بحرية تصرف المخزن في الشؤون الاقتصادية ، بل كان المخزن حريصا أن لا يضيع من قبضته زمام المبادرة في شؤون التجارة مع الأروبيين وذلك بالزيادة والنقصان في الرسوم الجمركية حسبما تقتضيه مصلحة البلاد، إلا أنه مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر سيتغير مضمون هذه الاتفاقيات ، وهي الحقبة التي تميزت بظهور النظريات التوسعية في أوروبا ، والدعوة إلى السيطرة والاستيلاء تلبية للضرورات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ملحة في عدة دول أوروبية .

إن هذه الاتفاقيات والمعاهدات بما نصت عليه من امتيازات كبيرة للتجار الأجانب قد وجهت ضربة عنيفة لاختصاصات السلطان وأضعفت قدرة المخزن على الصمود أمام الغزو الإمبريالي .

هذه الاتفاقيات على الشكل التالي :

1 - اتفاقية سنة 1856م مع إنكلترا :

تعتبر هذه المعاهدت من أخطر الاتفاقيات التي أبرمها المغرب حيث كانت بمثابة الضربة القاضية التي أحدثت قطيعة مع الماضي ، لأنها مست في العمق السيادة المغربية ، كما أصبحت المعاهدة الإطار والمرجع الذي اعتمدته باقي الدول الأوربية في ضغوطها المتزايدة على المغرب ، أقرت هذه المعاهدة ما يلي :

* الحرية المطلقة للمبادلات التجارية.

* إلغاء معظم الاحتكارات .

* الاعتراف للرعايا الإنجليز بحق الملكية والإعفاء من جميع الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم الجمركية .

* وفي ميدان القضاء تم الاتفاق على خضوعهم لقوانين بلادهم .

* انتقال الامتيازات إلى من لهم صلة بهم من المغاربة المخالطين من يهود ومسلمين (الحماية القنصلية).

لقد شكل توقيع هذه المعاهدة مسا خطيرا بالبلاد ، ذلك أن مراقبة التدخل الأجنبي أفلتت من يد المخزن ، ففي صراعه ضد الإمبريالية الأوروبية فقد المغرب واحدا من أهم أسلحته ألا وهو التشريع الجمركي ، كما تخلى عن حقوقه القضائية تجاه الأوروبيين وعن جزء من رعاياه ، ونشير في هذا الإطار أن معاهدة 1856م قد أخلت بالتوازن لصالح بريطانيا وبالتالي ساهمت في إذكاء النزعات بين القوى الثلاث المهتمة بالمغرب ودفعت إسبانيا وفرنسا للمطالبة بامتيازات جديدة .

2 - اتفاقية 1861م مع إسبانيا :

وقعت في 20 نونبر 1861م متضمنة 60 فصلا ، وتتيح هذه المعاهدة تقنين العلاقات التجارية والملاحية لفائدة إسبانيا ومنحت لجاليتهما المقيمة بالمغرب عدة تسهيلات ، كحق التملك وحق استغلال الشواطئ المغربية للصيد وحق استثمار المواد الأولية، واعتمد في وضع هذه المعاهدة على نموذج المعاهدة الإنجليزية المغربية 1856م بل تجاوزتها في كثير من الأمور، وتحركت فرنسا بقوة للحصول بدورها على إمتيازات على شاكلة إنجلترا وإسبانيا وهو ما تم فعلا بتوقيعها لاتفاقية مع المغرب لا تقل أهمية من الاتفاقيات السالفة الذكر .

3 - اتفاقية 1863م مع فرنسا المعروفة بتسوية بيكلارد :

شكلت الحماية الفردية ظاهرة أساسية في العلاقات بين المغرب والقوى الأجنبية ، فكان المخزن يلح دائما على ضرورة تخفيض عدد المغاربة الذين كانوا خارجين عن تأدية الضرائب والجبايات وعن الخضوع للأحكام القضائية ، في حين أن القوى الأجنبية كانت تصر على الاحتفاظ بمؤلاء الوسطاء ومضاعفة عددهم وحمايتهم ، وأن نقطة الانطلاق القانونية للحماية الفردية هي معاهدة 1767م بين المغرب وفرنسا ، وقد جاء في البند 11 " أن ملك فرنسا يمكنه أن يبعث إلى المغرب ما يشاء من القناصل ليقوموا بدور القضاء تسهيلا للأمر "

وجعلت الحماية حقا مكتسبا بصفته حقا قديما نصت عليه سابق المعاهدات وأضفت هذه الصفة دون قيود أو شروط ، على كل المتعاملين مع الدول الأوروبية بشكل أو باخر . لكن اتفاقية 1863م لم تنه ارتفاع عدد المسلمين المحميين بل العكس تزايد عددهم في الحواضر والبوادي مما تسبب في تقلص سلطة القواد والعمال وانحيار المداخل الجبائية ... وكانت هذه المعاهدة من أخطر الاتفاقيات التي وقعها المغرب ويكفي للدلالة على ذلك ما ذهب إليه المؤرخ جون لوي مبيج في كتابه المغرب وأروبا ما يلي " لم يسبق للمخزن أن أبرم وفقا ذا عواقب خطيرة كهذا ، والسبب في ذلك يعود إلى غلط في تقدير الوقت ووزنه أكثر مما يرجع إلى خطورة الوضع السياسي ..."

لقد حددت هذه الاتفاقية التي وقعها محمد بركاش مع الممثل الفرنسي بيكلارد عدد المحميين في اثنين لكل تاجر وبكل ميناء ، ويعفون من جميع الضرائب ولا يخضعون مطلقا للقضاء المغربي ، كما تنص على منع توقيف المغاربة الذين يعملون في الاستغاليات القروية بدون سبق إعلام القناصل ، لقد كان الهدف من الاتفاقية هو وقف مساوئ الحماية والحد من التدخل الأروبي لكنها في الواقع حولت عن هدفها الأصلي لتصبح إحدى أسس هذا التدخل .